الأنباء
الجمعة 22 يونيو 2012

سعدون حماد متحدثا في مجلس الأمة

سعدون حماد وفيصل الدويسان وصالح عاشور (متين غوزال)

صالح عاشور بعد ان أدى صلاة الظهر في المجلس

ردود الفعل النيابية تتواصل حول حكم "الدستورية" بإبطال مجلس 2012 وعودة مجلس 2009

نواب: ندعو إلى التهدئة ومعالجة الأمور بحكمة والقبول بأحكام القضاء

تواصلت ردود الفعل النيابية حول قرار المحكمة الدستورية بإبطال مجلس 2012 وعودة مجلس 2009، وفي هذا الإطار رأى النائب صالح عاشور ان انعقاد مجلس 2009 لابد منه من أجل تصحيح الإجراءات الدستورية والقانونية، مبينا ان الأمر يتطلب مدة 6 أشهر لتصحيح الأخطاء التي تمت في المرحلة الماضية.

وقال عاشور في تصريح صحافي اننا امام قضية سياسية ودستورية تحتاج الى وقت كاف للخروج من المأزق الذي نعيشه حتى لا ندخل في مأزق آخر، وتجاوز سلبيات المرحلة الماضية لا يكون بالنزول الى الشارع أو التصريحات النارية بل بتحكيم لغة العقل وتغليب مصلحة البلد واستقراره.

وأضاف «انعقاد المجلس لابد منه حتى يتسنى للحكومة القيام بدورها بعد ذلك وتطبيق رغبة صاحب السمو الأمير في حل المجلس السابق وهذا يتطلب من 4 إلى 6 أشهر لتصحيح الإجراءات الخاطئة التي تمت في المرحلة الماضية، مشددا على ان من يتحمل المسؤولية هم المستشارون والمسؤولون الذين لم يأخذوا بالآراء القانونية».

عاشور: مجلس 2009 بحاجة إلى 6 أشهر لتصحيح أخطاء المرحلة السابقة.. وتجاوز سلبيات الماضي لا يكون بالنزول إلى الشارع

من جانبه قال النائب فيصل الدويسان ينبغي الانحناء والاحترام لاحكام القضاء فهو الملاذ الأخير لنا كمواطنين للإحساس بالأمن (رضي من رضي) وعلينا الانصياع للأحكام.

واشار الدويسان لما نصت عليه المادة 50 من الدستور بأن تكون السلطات متعاونة وبالتالي قام القضاء الشامخ بحل هذه المسألة سواء الغالبية أصيبت بمقتل نتيجة للحكم أو فرحت الأقلية في مجلس 2012 الذي ألغي بحكم القضاء لذلك وعلينا أن نرضى بالحكم ولا نعلق على القضاء.

وأعلن كامل الولاء والطاعة لصاحب السمو الأمير الذي له مطلق الحرية في حل مجلس 2009 أو بقائه لفترة معينة ونقول السمع والطاعة بما يراه.

وتوقع الدويسان انعقاد مجلس 2009 وتؤدي الحكومة القسم الدستوري والدخول في العطلة وربما يأتي الحل بعد ذلك مطالبا بألا يشمت البعض بالآخر فما حدث هو لمصلحة الكويت، داعيا لمن يتنادى للخروج لساحة الإرادة، بقوله: دعوا السلطات الثلاث تأخذ وضعها وتؤدي عملها لتحقيق ما يصبو إليه الشعب الكويتي.

ومن جانب آخر قال الدويسان ان الاعضاء الذين أعلنوا عن استقالاتهم اعلنوها بشكل دعائي وإعلاني لأن عضو مجلس الامة يعرف كيف يقدم استقالته الى مجلس منعقد واعضاء المجلس هم الذين يقررون واصفا اعلان الاستقالة بانه نوع من الدعاية الاعلامية او ايصال رسالة لصاحب القرار. ودعا الدويسان الى التهدئة وترك العقلاء يقررون مصير البلد ضمن الدستور فمن كان ينادي في احد الأيام بـ«إلا الدستور» ها هو اليوم يعور الدستور، ويجب عدم محاولة ضرب الدستور مرة أخرى فمن قال إلا الدستور هذه فرصة مواتية لهم بدلا من الالتواء على هذه العبارة.

وردا على سؤال عما تردد عن اجتماع عقد مساء اول من امس بين نواب الاغلبية في مجلس 2009، قال الدويسان: لم يكن هناك اجتماع، بل هو مجرد تبادل المعلومات والرؤى لأن الحكم الذي صدر من المحكمة الدستورية تترتب عليه امور كثيرة، فالحكم ينظر بنظرة معينة الى التشريعات التي صدرت من مجلس 2012، وكذلك القرارات والحصانات التي صدرت عن هذا المجلس يجب ان يتم النظر فيها وكل ما ترتب على المجلس الاخير، مبينا ان المسألة معقدة ومتشابكة ونحتاج الى فسحة من الوقت لكي نفك هذا التشابك ونصحح التوازن.وبين الدويسان: الكثير من اعضاء مجلس الامة حذروا من ان هذا الخطأ الذي ترتب على حل مجلس 2009 قد يؤدي الى كارثة في المستقبل، ولا اعلم سر تدافع الكثير من المستشارين حول القيادة السياسية للتعجيل في حل برلمان 2009، وكأن هناك شيئا وراء الاكمة لدرجة انهم لم ينظروا الى اهمية منح فرصة لتصحيح الوضع ولقسم الوزارة امام المجلس الجديد، معربا عن اعتقاده بان هذه العجلة وراءها مخطط معين والآن وقعنا في خطأ كبير، وعلى من قدموا النصيحة للقيادة السياسية ان يتحملوا وزر ما فعلوا.

وبين ان حل مجلس الامة متوقع ان يكون بعد اقرار الميزانيات والخروج في العطلة الصيفية.من جهته أوضح النائب عبدالحميد دشتي ان حكم المحكمة الدستورية الذي أبطل إجراءات حل مجلس الأمة لعام 2009 جاء بعين فاحصة وموضوعية، معتبرا إياه حكما غير مسبوق واثبت اننا دولة مؤسسات، وان كان لدى البعض مشكلة مع الحكم، فهذا يعود إليهم، وليس لما قضت به «الدستورية».

وقال دشتي في تصريح للصحافيين: انني لا أفضل تعديل الدوائر الى عشر لان ذلك سيعطي الحجة لإثارة الاحتجاجات من قبل البعض.

ووصف دشتي ما صرح به النائب د.جمعان الحربش من أن السلطة في حالة صراع مع الشعب ونحن قبلنا التحدي، بأنه اعلان حرب، وثورة على النظام الدستوري في البلد، مؤكدا ان الأمر اصبح منوطا بالسلطة التنفيذية وبسمو الأمير للتعامل مع هذه التهديدات.

وقال دشتي إن مجلسا فيه من هو على هذه الشاكلة، فبالتأكيد أنه سيحل مرة واثنتين وثلاثا.. لأنهم لا يؤمنون بالديموقراطية أساسا لأنه وفق قناعاتهم فإن شرع الله لا يقبل بهذه الديموقراطية الحديثة، وبالتالي هم يريدون نسف كيان الدولة بعد ان تمادوا في الزحف على صلاحيات السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، مبينا ان بعض نواب الأغلبية يريدون الانقضاض على السلطة القضائية لأن أحكامها جاءت خلافا لتوجهاتهم. وأضاف: نحن في دولة قانون ومؤسسات وبلدنا محكوم وفيه امن وجيش وقوات مسلحة، و«اللي في أمه خير يتمرد»، مشددا على ضرورة ان يتم التعامل مع هذه التهديدات بنفس قوة وحجم تهديداته.

وبين دشتي ان كلام الحربش قد يكون صحيحا بأن جزء من الشعب في حالة صراع مع السلطة، لأننا اذا نظرنا الى صحة امتلاك الجنسية من قبل الأفراد نعرف ان كثيرا منهم حصلوا عليها بالتزوير او لديهم ازدواجية، مستدركا بقوله: قد يكون البعض مرحبا به ونغفر له هذه المخالفة اذا احترم اهل الكويت وثقافتهم ودستورهم.

ودعا نواب الأغلبية ألا تأخذهم العزة بالإثم وألا يتبنوا لغة التصعيد التي ستقابل ايضا بالتصعيد، قائلا أنصحهم بأن يعودوا الى الرشد والصواب لأن الشارع الكويتي الأصيل بالأغلب ليس معهم لأنهم خالفوا الأطر الدستورية والديموقراطية للتعبير عن الرأي ويريدونها شريعة غاب، مؤكدا ان الأغلبية الصامتة من الشعب الكويتي ستتحرك في حال استمر هذا النهج.. و«في أمهم خير خل يتحركون».

الدويسان: أتوقع انعقاد مجلس 2009 وأداء الحكومة القسم الدستوري والدخول في العطلة وربما يأتي الحل بعد ذلك

دشتي: حكم "الدستورية" أثبت أننا دولة مؤسسات

حضّ الخرافي على دعوة مجلس 2009 للانعقاد

حماد في مؤتمر صحافي من مجلس الأمة: أبلغت نواباً أن بقاءهم بالمجلس لن يتجاوز 4 أشهر

بين النائب سعدون حماد «ان إجراءات حل مجلس 2009 كانت باطلة، لأن رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أقسم منفردا أمام صاحب السمو الأمير بعد تعيينه»، ولم يشكل حكومته، وإنما استعان بحكومة مستقيلة، وأصدر كتاب عدم التعاون من حكومة منعدمة».

وقال حماد في تصريح من مجلس الامة: بناء على إجراءات الحل الباطلة، رفعت دعوى الى المحكمة الادارية، وأوضحنا أن الحل كان لقرار منعدم، و«الادارية» حكمت بعدم الاختصاص لأن الأمر من اختصاصات المحكمة الدستورية، وأبلغت انه أي مواطن يطعن في الانتخابات فإن «الدستورية» ستأخذ بالطعن وتبطل الانتخابات، فتقدمت صفاء الهاشم ومرشحون آخرون بطعون. مؤكدا «انني أبلغت بعض النواب ان بقاءكم في المجلس لن يتجاوز الأربعة أشهر».

ودعا حماد الى «تقبل حكم المحكمة الدستورية الذي قضى ببطلان حل مجلس 2009، والمؤسف أن من كان الحكم في غير صالحه قام بضرب القضاء، وقال انه غير نزيه، علما انه نزيه وعلينا احترام القضاء، خصوصا أن الحكم صادر من المحكمة الدستورية.

حماد مع الزميل خالد الشمري

وأوضح حماد: انني أزور المجلس بعد حكم «الدستورية» وسأطالب بتشكيل لجنة تحقيق في صفقة «الداون»، ولجنة تحقيق في التحويلات من دولة قطر.

وأكد حماد: ان الحل وتحديد الانتخابات بيد سمو الأمير، والعودة وصناديق الاقتراع لا يرفضه أي نائب، والعودة الى الشارع اختصاص مطلق لسمو الأمير.

وحض حماد: رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي الى توجيه الدعوة لانعقاد مجلس 2009، وحتى من يريد تقديم استقالته يقدمها الى جاسم الخرافي أو الى أحمد السعدون، خصوصا أن هناك من لديه حساسية من الخرافي، فالرئيس «من يملك النظر في الاستقالة أو تأجيلها، وهناك سابقة عندما استقال النائب حسين القلاف أجلها الخرافي. والاستقالة يقررها المجلس من خلال التصويت.

وأفاد حماد: ان حل مجلس 2009 آت، ولكن لا نريد التدخل في صلاحيات سمو أمير البلاد.

وسئل حماد عن مطالبته من النائب د.حمد المطر الخروج من مكتبه، رد: أكن الاحترام كله للدكتور المطر، وما ذكرته مجرد دعابة.

الحريتي: أعلن استقالتي من مجلس 2009 وحل الأزمة بالعودة إلى صناديق الاقتراع

أعلن النائب حسين الحريتي استقالته من مجلس 2009، مشيرا الى ان الخروج من الأزمة السياسية الحالية يتمثل بالعودة مرة اخرى الى صناديق الاقتراع ليمارس الشعب الكويتي حقه ويقول كلمته ويختار من يرى انه يلبي طموحاته ويعمل على استقرار وأمن ورخاء الكويت.

وقال الحريتي في تصريح من خارج البلاد إننا نحترم قضاؤنا الشامخ ونثق بأحكامه وعدالته، مشيرا الى ان ما صدر عن المحكمة الدستورية ببطلان انتخابات 2012 وبطلان حل مجلسة 2009 سبق وان حذرنا منه في حينه من خلال القنوات الفضائية والصحف وبينا عدم دستوريته.

حسين الحريتي

وأكد الحريتي ان حل مجلس 2009 لم يكن دستوريا وشابته الكثير من المثالب الدستورية ونحن في ذلك الحين اكدنا على احترامنا للرغبة الأميرية السامية التي تمثلت في ذلك الوقت بحل مجلس 2009 والعودة الى صناديق الاقتراع للخروج من حالة التشنج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأعرب الحريتي عن أمله في ان يحتكم الكل الى العقل والمنطق وان يراعي الجميع المصلحة العليا للكويت والتي هي هاجسنا وهمنا جميعا فمهما اختلفنا وتباينت الآراء فهي التي تجمعنا.

الكندري: على النواب تسليم سياراتهم ومكاتبهم للأمانة لتوزيعها على نواب 2009

علام الكندري

دعا أمين عام مجلس الأمة علام الكندري النواب الى تسليم سيارات المجلس والمكاتب اليوم (أمس الخميس). وقال الكندري في مؤتمر صحافي في مجلس الأمة «اننا نمر بظرف بطلان المجلس السابق وإعادة مجلس 2009 من اليوم»، مضيفا اننا بحاجة الى السيارات والمكاتب لأعضاء 2009. أما بخصوص سكرتارية الأعضاء أوضح الكندري انه تم إعطاؤهم فرصة الى 6/28 ويصادف يوم الخميس لترتيب أوضاعهم مع الأمانة العامة ووزاراتهم.

رياض الصانع: القضاء الكويتي منارة تستحق الفخر والاعتزاز

صرح المحامي رياض الصانع بان للعدالة قدسية تستمدها من أحكامها ومن تجردها ونزاهتها ومن قوتها وإلزاميتها، والقضاء الكويتي كان دائما في مستوى الحدث وعلى أهبة الاستعداد لاسترداد المشروعية ورد المظالم فكان بذلك منارة تستحق منا كل تقدير وافتخار واعتزاز.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، قال القضاء كلمة حق لاسترداد المشروعية ونطق بكلمة لا افتراء عليها بأن العدالة هي عنوان تقدم الشعوب ومظهر تحضرها.

لقد استطعنا بتوفيق من الله وعونه، في اطار ممارستنا لمهامنا القانونية كمحام في الطعون المرفوعة مني لصالح الأخت صفاء عبدالرحمن الهاشم والأخ روضان عبدالعزيز الروضان والتي أخذت أرقام 6 و30 لسنة 2012 أمام المحكمة الدستورية واعتمدنا في ذلك عدة دفوع أساسها:

● ان المرسوم رقم (443) لسنة 2011 بحل مجلس الأمة قد صدر مخالفا للدستور مما يصمه بالبطلان.

● ان المرسوم رقم (447) لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الأمة قد صدر مشوبا بالبطلان اذ جاءت الدعوى بناء على طلب وزارة تخلف في شأنها عنصر جوهري من عناصر قيامها ووجودها، وخلت من تعيين اي وزير فيها من اعضاء مجلس الأمة، ودون ان يلتزم في تشكيلها بالقيد الدستوري المنصوص عليه في المادة (56) من الدستور.

● انه قد ترتب على جميع هذه الإجراءات المنعدمة ضرر حاق بالطاعنة من جراء ذلك، اذ أخذت حين غرة، ففوجئت بها دون ان تأخذ عدتها، او يتسنى لها ترتيب أوضاعها، او ان تأخذ الوقت الكافي للدعاية الانتخابية واتصالها بالناخبين، وما عسى ان يستلزمه ذلك من التنقل من منطقة الى أخرى في تلك الدائرة، بحسبان انها كانت تضع في اعتبارها المدة المتبقية لمجلس الأمة المنحل للقيام خلالها بالدعاية الانتخابية.

● ان الدائرة التي خاضت الطاعنة الانتخابات فيها، اتسمت باتساع مساحتها وتقسيم الدوائر الانتخابية على النحو سالف البيان ادت إلى تكريس القبلية بما يجعل من النائب أسيرا لناخبيه، ويعمل النائب على اعتبار نفسه ممثلا لدائرته فقط لا لجموع الأمة بما من شأنه ان ينهدم ركن من أركان النظام النيابي.

ومع اقتناع المحكمة الدستورية تمام الاقتناع بالأسلوب والدفوع التي أشرنا اليها في مذكرتنا، إسهابا وتوضيحا حيث أقرت المحكمة بأن اجراء الحل جاء مشوبا بالبطلان ويضحي هو والعدم سواء، ويستوجب عدم الاعتداد به، حيث جاءت الانتخابات نتيجة إجراءات باطلة أهدرت فيها القيود الاجرائية في الدستور، وبالتالي فالطعن المقدم قائم على أساس سليم ولا حاجة من بعد الى بحث باقي أسباب الطعن وعليه، أصدرت المحكمة حكما أقل ما يقال عنه انه تاريخي لم يسجل في محفظة انجازاتنا بقدر ما سجل للقضاء والحق والعدالة وبالتالي كانت للمحكمة كلمة الفصل العليا لا تطولها الا يد القانون.

حيث حكمت «بإبطال عملية الانتخاب برمتها، التي أجريت بتاريخ 2012/2/2 في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها، لبطلان حل مجلس الأمة وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة والتي تمت على أساسها هذه الانتخابات، مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخصها ان يستعيد المجلس المنحل بقوة القانون سلطته الدستورية كأن الحل لم يكن»، وبذلك يتوج هذا الحكم غير المسبوق بألقاب العدالة والنزاهة وإحقاق القانون.

بيان من مركز رياض للمحاماة بخصوص حكم المحكمة الدستورية

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على رسول الله الحمد لله الذي قدرني على اظهار حق موكلي السيدة/ صفاء عبدالرحمن الهاشم والسيد/ روضان عبدالعزيز الروضان فقد أنصفهما القضاء وأنصف الشعب الكويتي بهذا الحكم ولا يسعني بهذه المناسبة إلا تهنئة الشعب الكويتي، بهذا الحكم الحاسم منتهزا هذه الفرصة لتقديم الشكر لقضائنا الشامخ الذي لم يتأثر بالساحة السياسية واشكر فريق العمل الذي ساهم معي وبالأخص الأستاذ جاسم التويتان والأستاذ إبراهيم القلاف الذي استخدمنا اسمه في رفع الطعون كنوع من التشكيك في الدفاع.

حفظ الله الكويت من كل مكروه في ظل قائد مسيرتنا سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وهذا بيان مني وأنا خارج الكويت. والله ولي التوفيق.